السياحة في شمال إفريقيا الجزائر مقارنة بتونس والمغرب

د. حاكمي بوحفص
جامعة وهران

تقديم :

حققت السياحة في العالم اليوم نموا متسارعا واستطاعت بعض الدول الاستفادة بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي ، ويحاول البعض الآخر وخاصة الدول البعيدة عن الأسواق المصدرة للسياحة الاستفادة من هذا التطور، إذ تعمل علي جلب الاستثمار لتطوير الخدمات في المناطق المجاورة للمواقع والأماكن السياحية ، وبالتالي توفير الحافز علي تنمية القطاعات الاخري .

وعلي الرغم من تلك النظرة السلبية سابقا حول اعتبار القطاع السياحي مجرد نشاط ترفيهي لا يحقق أي عوائد اقتصادية ، صار الآن نشاط اقتصادي ضمن القطاعات الرئيسية التي تتضمنها الحسابات الوطنية ، من أكثر القطاعات في التجارة الدولية ، وأصبح مصدر الدخل الأول لكثير من البلدان .

ويمكن القول بان السياحة اليوم أصبحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والاستثمار والتسويق والترويج ، وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل وتعتمد علي القطاعات الاخري ، وتعتبر عاملا مساعدا في تطوير البنية التحتية للاقتصاد ، وبالتالي فهي قطاع إنتاجي يلعب دور مهم في زيادة الدخل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات ومصدر العملة الصعبة ، كما تعتبر فرصة للتشغيل في ظل ضعف توظيف القطاعات الاخري ، حيث تبرز كنشاط اقتصادي كثيف العمالة سواء من حيث الاطار المؤسساتي المقدم للخدمات السياحية أو من خلال المؤسسات المرافقة للسياحة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها الحرفيون .

ويعتمد أداء القطاع السياحي بشكل مباشر علي زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه من وسائل نقل ، ووسائل اتصال ، ونوعية الطرقات ، المياه ، وحجم ونوعية الفنادق وغيرها

حيث أن هذا القطاع لا يقوم بمجرد وجود آو توفر المناطق السياحية الحديثة إذا كان مثلا من الصعوبة الوصول إليها أو أنها تفتقر إلي الصيانة والخدمات الأساسية.

الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة :

- المساهمة في الناتج : تساهم السياحة بما يصل إلي 11 بالمائة من الناتج المحلي العالمي ، ولذلك فان الاهتمام بهذا القطاع يعود إلي مساهمته في الناتج حيث ،وبالتالي فهو مكون رئيسي للناتج في العديد من البلدان (تونس مثلا 16,1 بالمائة من الناتج سنة 2000).
- هناك مليار سائح سنة 2010 ويتوقع أن يصل العدد إلي 1,6 سنة 2020 (السوق السياحية)
- الآثار علي العمالة : يوفر القطاع 8 بالمائة من فرص العمل في العالم
- الآثار علي ميزان المدفوعات :يعتبر القطاع عاملا مهما في ميزان المدفوعات بما يحققه من عوائد (476 بليون دولار في سنة 2000) وتتجاوز العوائد المحصل من المصادر الاخري (المنتجات البترولية ، السيارات .
- وهناك أثار متعلقة بالاستثمار في البنية التحتية :
- تنمية المناطق المجاورة للمواقع السياحية :
- مصدر تمويل للميزانية :
- عوائد السياحة وصلت إلي 944 مليار دولار سنة 2008 أنفقها حوالي 922 مليون سائح عبر العالم

ولما كانت منظفة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنمو بنسبة 7,7 بالمائة سنة 2020 مع العلم أن المعدل العالمي هو 4,1 بالمائة ، وهو معدل نمو متوقع لاباس به يعطي الفرصة خطة تستهدف جلب السياح.

السياحة في شمال إفريقيا :

بدء ذي بدء ينبغي الإشارة إلي أن المنطقة هامة ومستهدفة اقتصاديا (منطقة هامة ،تستقطب السياح، قبلة للسياح نظرا للموقع الجغرافي ، تنافسها دول من أسيا ، اورويا الشرقية)، وانه بإمكان المنطقة شمال افريقيا جعل القارة منطقة قطبا للنمو في العالم.

قطاع السياحة في تونس :

تعتبر تونس احد البلدان السياحية الهامة في حوض المتوسط، واهم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المنظمات الدولية، وتجتذب عادة السياح من جميع أنحاء العالم عكس حالة الجزائر، وتتجه نحو التنوع في مصادرها بالنسبة للأسواق ذات القيمة المضافة العالية والإنفاق الكبير الذي تعرف عدة مناطق (القارة الأسيوية)، وتعمل تونس علي جذب السياح من هذه الأسواق واستقطابهم عبر سياسات وعروض ترويجية وتسويقية جذابة ،وتستقطب الطبقات المتوسطة الاروبية التي شكلت القاعدة الواسعة للسياح الوافدين لتونس خلال السنوات الماضية، وهذه الفئات التي تأثرت بفعل الأزمة المالية الأمر الذي حد من قدراتها الذاتية علي الطلب السياحي وتشمل الأنشطة السياحية في تونس سياحة المؤتمرات والتدريب، السياحة الرياضية، سياحة الترفيه، الصحية ...الخ، من خلال اعتماد علي التكنولوجيا المعلومات والاتصال، واعتبر ذلك رهان لدعم قطاع السياحة والمحافظة علي حصة السياحة من السوق السياحية وخاصة المحافظة علي موقع تونس من السوق المتوسطية.

الاهتمام بالقطاع :

تزايد الاهتمام الحكومي بالقطاع خلال العقدين الماضيين من خلال الاعتماد علي خطة لتنمية القطاع تهدف الي تحقيق :

- توفير البنية التحتية وتطوير المرافق السياحية
- إمداد القطاع السياحي بالإطار البشري اللازم من خلال التكوين .
- تنويع أنماط الإيواء
- استقطاب السياح ذوي القدرات الشرائية العالية
- إبراز المخزون الحضاري والثقافي

واستطاعت تونس بفضل هذه السياسات أن تدعم مكانتها في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم المنافسة الحادة من بلدان في المنطقة مثل مصر والمغرب، وعلي غرار الاستثمارات الأجنبية حيث يعتبر الاتحاد الاروبي تونس بلد نموذجي ،

تعتبر كمثال في السياحة الرياضية والسياحة الصحية كمكمل للمنتوج السياحي الشاطئ ، ورغم ذلك لا تزال هناك أوجه نقص عديدة ومعوقات لابد من التغلب عليها وتجاوزها نذكر منها :

- نقص في طاقة الاستيعاب من حيث البنية التحتية والمرافق العامة (تقدر طاقة الإيواء مثلا 240 ألف سرير توفرها 850 وحدة سياحية) ،(عدد الليالي 35 ليلة سياحية سنويا) .
- نقص في الإطارات المؤهلة رغم وجود العديد من المعاهد والمدارس المختصة
- نقص الإنفاق العام والاستثمار في القطاع السياحي
- نقص الأمن السياحي

المؤشرات السياحية في تونس:

السياحة في تونس مورد اقتصاد ي هام بحيث توفر 400 ألف فرصة عمل وتمثل 16 بالمائة من الناتج سنة 2000 ، تستقطب 7ملايين سائح سنويا (2009)، تشكل السياحة في تونس ما يصل إلي 20 بالمائة من العملة الصعبة ، وتغطي 56 بالمائة من العجز التجاري.

تجلب رياضة الغولف مثلا 70 ألف سائح ، كما تعمل علي تطوير السياحة الصحية حيث يوجد أزيد من 50 مركز صحي فتح 6 منها سنة 2010 .

قطاع السياحة في المغرب :

المغرب بلد غير متطور سياحيا مقارنة بتونس ومصر ، لذلك تبذل الحكومة جهود كبيرة لجعل القطاع منافس في المنطقة ورغم ذلك هناك عوامل لتطور هذا القطاع نذكر منها الموقع الجغرافي ، قرب البلد من اورويا ، الطبيعية الجبلية للبلد ، امتداد الشواطئ المغربية علي البحر المتوسط ، إضافة إلي المخزون التراثي والثقافي الإسلامي الكبير.

ولذلك فان السياحة في المغرب تعتبر ثاني أهم قطاع استراتيجي ، و المصدر الأول للبلد من العملة الصعبة بعد صادرات الفوسفات وتحويلات العمال ، وقد تحولت

إلي رهان حقيقي من خلال المخطط 2000 - 2010 ، و يتوقع أن ينشا 147 ألف فرصة عمل بحلول 2020 ويساهم بما يصل إلي 150 مليار درهم ، وقد عملت المغرب علي دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع (نجد مثلا قيمة المشاريع السياحية لمجموعة البركة 500 مليون دولار) ، وتتوجه السياحة في المغرب إلي السياح الاوربين أن عددهم يصل إلي 73بالمائة من السياح ، و15 بالمائة من أمريكا الشمالية ، كما أن عدد الليالي السياحية بلغ 11 مليون ليلة سنة 1999 بمتوسط إقامة يصل إلي 10 ليالي لكل فرد(رغم أن هناك توجه جديد متمثل في الإقامة القصيرة لمدة يومين آو ثلاثة بأسعار تقدمه بعض الشركات المغربية (شركات الطيران) منخفضة ومغرية ، بطاقة استيعاب قدرها 94 ألف سرير .

وسجل المغرب 8 مليون سائح في سنة 2008 أي بنسبة نمو وصلت 7٪ مقارنة مع سنة 2007 وهو ما يدر 5,2 مليار أورو (58 مليار درهم) من العائدات التي حققتها السياحة المغربية.

ويشار إلى أن هذه العائدات المالية تراجعت في سنة 2008 بما نسبته 1٪ قياسا إلى سنة 2007 ويعود سبب هذا التراجع أساسا إلى تقلبات سعر الصرف بالخارج حسب تفسير وزير السياحة المغربي.

ففي المغرب أعدت السلطات العمومية إستراتيجية للعمل (CAP 2009)للحد من آثار الأزمة العالمية على القطاع السياحي الذي يعول عليه الاقتصاد ا وقد تطلب بناء هذا القطاع وتأهيله استثمارات ضخمة من القطاع العام والقطاع الخاص وإعداد تجهيزات فندقية وإقامات سياحية وشبكة مواصلات برية وبحرية وجوية للرفع من مستوى الأداء والكفاءة وتوسيع وتنويع العرض للمنتوج السياحي.

كما أن القطاع المالي والبنكي المغربي الذي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية بمقدوره اليوم أن يواصل دعمه للقطاع السياحي المغربي وذلك بتأمين التمويلات الضرورية للمشاريع السياحية وبجلب المزيد من الاستثمارات في المجال السياحي.

وفي سياق التوجهات والتدابير الاحترازية والوقائية التي سنتها الدولة في إطار مخطط اليقظة الاستراتيجي والمخطط لاستباقي المضاد للأزمة (CAP 2009) الذي رصدت له الميزانية العامة للدولة مخصصات مالية بواقع 100 مليون درهم، تم التنسيق مع الهيآت التمثيلية للمهنيين السياحيين والفندقيين لإسناد البرامج المرسومة ضمن الإستراتيجية الوطنية للسياحة وتفعيلها على الصعيد الجهوي من خلال خطط العمل للمجالس الجهوية للسياحة.

ويتوخى المخطط السياحي (CAP 2009) وهو مخطط إرادي وتوافقي، النهوض بالمهام الآنية التالية :

- جلب المزيد من السياح الأجانب عبر تنويع العرض السياحي ورصد الأسواق السياحية (أوربا الشرقية، روسيا ودول الخليج)
- إنشاء وحدة تابعة للمكتب الوطني المغربي للسياحة مكلفة بتسويق وترويج سياحة المؤتمرات والندوات.
- تقوية آليات وأدوات التسويق السياحي عبر الإنترنيت
- تنظيم الحملات الإشهارية والترويجية والتعبوية لتنشيط حركة السياحة الدولية والتيارات السياحية من داخل الجالية المغربية المقيمة بالخارج.
- فتح خطوط رحلات جوية جديدة.
- تثمين وتقوية وجهات سياحية جديدة وإضافية في أقطاب الجذب السياحي والتنمية الجهوية وإعفاء الرحلات الجوية غير المنتظمة من بعض الرسوم الجنائية.

ومن الواضح أن هذه السلسلة من التدابير والإجراءات المتخذة تحسبا لمواجهة انعكاسات وتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في المغرب باعتباره قطاعا استراتيجيا وأساسيا في الاقتصاد الوطني من شأنه أن يخفف من الإكراهات التي قد تعوق مساره في اتجاه تجاوز حالة الانحسار التي ظهرت في أوائل سنة 2009 واستعادة عافيته التي يستهدفها المخطط الأزرق كاستحقاق لبلوغ هدف عشرة ملايين سائح يجب كسبه كرهان مستقبلي للسياحة المغربية.

وفي الأخير يمكن القول أن أهم المشاكل التي تواجه القطاع السياحي في المغرب تتعلق بنقص البنية التحتية للقطاع ، وقلة المرافق التعليمية والتدريبية ، بالإضافة إلي نقص الأموال المرصودة للتسويق والترويج للقطاع السياحي.

المقومات السياحية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب :

ابتدءا يجب التذكير بان القطاع السياحي يحتل المرتبة العاشرة من حيث السياحة العالمية ، وذلك بفضل وجود العديد من المقومات والإمكانات السياحية الكبيرة غاية في التنوع والتميز ، لكن عدم الاهتمام الحكومي بالسياسات وإستراتيجية شاملة لاستقطاب السياح حال دون استغلال هذه الإمكانات ، زيادة علي أن طبيعة الاقتصاد الجزائري شوهت هيكل وبنية الاقتصاد وأبعدت القطاعات الرئيسية ماعدا البترول ، وبالتالي فان مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري تبقي ضعيفة لا من حيث المساهمة في الناتج (8.1) بالمائة 5، 9 بالمائة من الاستثمارات المنتجة ، و3.9 بالمائة من قيمة الصادرات .

كما أن السياحة في الجزائر تختلف عن مثيلتها في تونس والمغرب حيث تستقطب أعداد اقل من السياح.

شروط ترقية قطاع السياحة :

- توفيرا لهياكل السياحية (الفنادق ، المواقع ، وسائل الاتصال ، مواقع الترفيه والرياضة
- وجود الهياكل الأقل تكلفة توجد جنبا إلي جنب مع الهياكل ذات التكلفة العالية
- الأمن السياحي الاستقرار السياسي والاجتماعي الأمني ، المناخ ، الإطار المؤسساتي
- جودة الخدمات المقدمة
- التنوع السياحي (السياحة الثقافية ، السياحة الرياضية ،السياحة الحموية ،ترفيهية ، الدينية ...الخ ، وهناك أنواع عديدة من السياحة يمكن تطويرها

منها ما هو موجود ويحتاج إلي تطوير منها ما يحتاج إلي إعادة إحيائها نذكر منها السياحة الساحلية ، الجبلية ، الصحراوية ، الحموية ، سياحة العطل .

عوامل ضعف القطاع :

تبين من خلال هذه الدراسة أن عوامل ضعف القطاع تكمن فيما يلي :

- عدم الاهتمام الحكومي بالسياسات السياحية .
- عدم استغلال الإمكانات الموجودة والمقدرات السياحية .
- ضعف القطاع المصرفي وعدم عصرنته (قابلية تحويل العملات) .
- الخدمات السياحية الباهظة التكلفة (تكلفة يوم واحد في فندق الشرطون في مدينة وهران آو في الجزائر العاصمة تعادل تكلفة أسبوع في تونس في فندق ثلاث آو أربع نجوم .
- ضعف طاقة الاستيعاب (85 ألف سرير 66 بالمائة منها غير مصنفة في حين تتوفر تونس علي 230 ألف سرير ، والمغرب 150 ألف .
- ضعف دور القطاع الخاص ودوره المحدود في السياحة في حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس .

الخاتمة :

إن عدم تطور القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب لا يعود إلي الإمكانات والمقدرات السياحية والمواقع الأثرية بقدر ما يعود إلي الاهتمام الحكومي والسياسات والبرامج السياحية والدور المنوط بالقطاع الخاص للنهوض بالقطاع ، ويعود كذلك إلي النظرة التقليدية للقطاع باعتباره قطاع ترفيهي في الوقت الذي صار فيه القطاع مجالا للاستثمار وصناعة متكاملة

إلي أن هناك طموحات كبيرة حاليا بهدف تطوير القطاع وانجاز مشاريع فندقية وسياحية حيث أن هناك طموحات لتوفير 75 ألف سرير لاستقطاب 2,5 مليون سائح بحلول 2015.

المصادر والمراجع :

1. حمدي عبد العظيم (1996) ، اقتصاديات السياحة ،مكتبة زهراء الشرق ،القاهرة ،مصر
2. حاكمي بوحفص (2011) ، السياحة في شمال إفريقيا ، دراسة في المقومات السياحية للجزائر مقارنة بتونس والمغرب ، ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم 2 جويلية 2011
3. بوفليح نبيل وتوقرورت محمد (2010) ، دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا ، ملتقي السياحة البويرة الجزائر .
4. محمود كامل (1975) ، السياحة الحديثة علما وتطبيقا ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر
5. هواري معراج و سليمان جردات (2004) ، السياحة وأثرها علي التنمية الاقتصادية العالمية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث العدد 01 ،ورقلة
6. بن منصور عبد الله و جلطي غانم (2011) ، السياحة والتنمية الاقتصادية ، ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم 2 جويلية 2011
7. محمد بن بوزيان (2011) ، السياحة الداخلية رافعة التنمية الاقتصادية ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم 2 جويلية 2011